

# جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"

يومي 29 و 30 نوفمبر 2011

الأستاذ محمد قوجيل

الدكتور: بن مالك محمد حسان

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

مداخلة بعنوان:

تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية.

الملخص:

لقد اعتبر التوجه نحو عمليات الإصلاح المحاسبي في الجزائر ضرورة وحتمية أملت لها متطلبات المحيط الاقتصادي العالمي الحالي وفشل النظام المحاسبي القديم في ملائمة المستحدثات الاقتصادية التي تستدعي التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية التي جاءت في النظام المحاسبي الجديد، إلا أن الإشكالية المطروحة في هذا الصدد هي هل يمكن ضمان نجاح برنامج الإصلاح المحاسبي في تحقيق أهدافه دون التركيز على الإصلاح داخل البيئة والمؤسسة الجزائرية؟

في هذه الورقة البحثية سوف نسلط الضوء على ضرورة مواكبة الإصلاح المحاسبي بإصلاح داخلي في المؤسسة وفق ما تقتضيه متطلبات الحوكمة لضمان جودة الإفصاح وتحقيق أهداف الإصلاح المحاسبي.

الكلمات الدالة: الإصلاح المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية، حوكمة الشركات، المؤسسة الاقتصادية.

## Résumé:

Nous avons considéré l'orientation de la réforme comptable en Algérie, il doit être dicté par les exigences entourant la situation économique mondiale actuelle et l'échec du système comptable de l'ancien évolutions économiques qui exigent la compatibilité avec les normes comptables internationales, qui est entré dans le nouveau système comptable, mais le problème soulevé à cet égard est de savoir si peut être garantie le succès du programme de réforme de la comptabilité d'atteindre ses objectifs sans se focaliser sur la réforme au sein de l'environnement et des entreprises Algériennes ? Dans cet article mettra en évidence la nécessité de faire face à la réforme interne de la réforme comptable de l'établissement tel que requis par les exigences de gouvernance pour assurer la qualité de la divulgation et la réalisation des objectifs de la réforme de la comptabilité.

**Mots clés:** réforme comptable, les normes comptables internationales, la gouvernance d'entreprise, les entreprises économiques.

## المقدمة:

في إطار مواكبتها للاقتصاد العالمي وتفتحها على العولمة من خلال الاستعداد لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، حاولت الجزائر ومنذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي مست عدة جوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي القائم واعتماد مشروع نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، فبعد انفتاح الجزائر نحو اقتصاد السوق ظهرت العديد من النقائص على المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي تحدثت على المستوى الدولي، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية.

لقد اعتبر التوجه نحو عمليات الإصلاح المحاسبي في الجزائر ضرورة وحتمية أملتتها متطلبات المحيط الاقتصادي العالمي الحالي وفشل النظام المحاسبي القديم في ملائمة المستجدات الاقتصادية التي تستدعي التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية التي جاءت في النظام المحاسبي الجديد، ومن أجل القضاء على نقائص المخطط المحاسبي الوطني الذي كان معمول به منذ سنة 1975، ومحاولة تكييفه مع المحيط الاقتصادي الجديد وجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، تم طرح مشروع إصلاح المخطط المحاسبي كمرحلة مكتملة لعملية الإصلاح الاقتصادي في المؤسسات، من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) المتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS، وقد بدأ العمل فعليا وفق هذا النظام الجديد منذ بداية جانفي 2009، إلا أن الإشكالية المطروحة في هذا الصدد هي هل يمكن ضمان نجاح برنامج الإصلاح المحاسبي في تحقيق أهدافه دون التركيز على الإصلاح داخل البيئة والمؤسسة الجزائرية؟

في هذه الورقة البحثية سوف نحاول تسليط الضوء على ضرورة مواكبة الإصلاح المحاسبي بإصلاح داخلي في المؤسسة وفق ما تقتضيه متطلبات الحكومة لضمان جودة الإفصاح وتحقيق أهداف الإصلاح المحاسبي، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

أولاً: طبيعة وأهداف الإصلاح المحاسبي وإتباع المعايير المحاسبية الدولية.

ثانياً: واقع البيئة والمؤسسة الجزائرية وضرورة الإصلاح الداخلي.

ثالثاً: متطلبات الحكومة ودورها في نجاح الإصلاحات المحاسبية

## أولاً: طبيعة وأهداف الإصلاح المحاسبي وإتباع المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.

لقد كان الإصلاح المحاسبي في الجزائر حتمية أملتتها التطورات الاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي وهذا راجع لجملة من العوامل والأسباب التي أدت إلى تبني الدولة الجزائرية لنظام محاسبي مالي جديد يعوض المخطط المحاسبي الذي كان ينظم وظيفة ومهنة المحاسبة في بلادنا، ومن بين هذه العوامل بروز التكتلات الاقتصادية وتعاضم دورها في الاقتصاد العالمي، في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة ما يستدعي وجود معلومات مالية موثوقة ولا يتحقق هذا إلا من خلال توافق المعلومات الصادرة عن هذه المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، وكذلك السعي نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة باستكمال خطواتها في هذا السبيل، ما يحتم عليها تبني كل ما تراه هذه الأخيرة لازماً من أجل تحرير المبادلات التجارية ورفع العراقل الجمركية وتوحيد لغة الاتصال وتدفق المعلومات والتي من بين أهمها المعلومات

المحاسبية والمالية. بالإضافة توسع نصيب الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في الجزائر، وعدم فعالية، تطبيق قواعد المخطط المحاسبي الوطني نتيجة التذبذب الكبير الذي ميز سياسة الإفصاح عن المعلومات في هذه المؤسسات، والتي كانت في (PCN) غالبها مضللة نتيجة لعدة اعتبارات أهمها انعكاس فشل السياسات الاقتصادية المتبناة في الجزائر. مما أدى بالقائمين على مشروع الإصلاح منذ سنة 1998 والممثلين في المجلس الوطني للمحاسبة ومن ثمة هيئة أجنبية بالوقوف على مراكز القصور في المخطط والعمل على استحداث نظام يوافق المعايير الدولية ويخدم مصلحة الدولة الجزائرية في آن واحد.

## 1- عرض الإطار العام لمشروع النظام المحاسبي المالي الجديد:

يعتبر مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني (CNC) لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية IAS/IFRS . وقد عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في ن<sup>1</sup> ."

المحاسبي المالي 02 04 -05 11- 07 في 25 نوفمبر - 2007 مجالات

كالتالي:

قانوني	محاسبة	بـ
:		
•		
•		
•	وغير	
•	قانوني	الصغيرة التي
أعمالها	تمسك محاسبة مالية	

المحاسبي المالي مجموعة المبادئ التي كان يخضع له المخطط المحاسبي الوطني (PCN) التركيز على ضرورة توفر خصائص في القوائم المالية تماثيا مع ما تقتضيه معايير المحاسبة والقوائم المالية الدولية، هذه المبادئ والخصائص جاء

165-08 26 2008 : 13

التكلفة التاريخية، الأهمية

والأهمية

محل التفضيل. وكانت الخصائص التي وردت<sup>3</sup> :

أ- الملائمة: (pertinence) أي يجب لها تأثيرات في التي تهتم في

ب- المعلومات ذات المصدقية (la fiabilité): بمعنى أن تم تحضيرها :

Ñ  
Ñ  
Ñ  
Ñ  
Ñ

القانوني؛

ج- القابلية للمقارنة (comparabilité): احتراماً معنى عبر

د- المعلومة واضحة وسهلة الفهم (intelligibilité):

في التسيير في

وقد شهد النظام المحاسبي المالي الجديد - عدة تغييرات مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني المعتمد منذ سنة 1975 يتمحور في معادلة مكونة من ثلاث نقاط أساسية: IFRS معايير

محمل المعايير

(مجال)

(

المحاسبي )

(

.)

تغييرات رؤوس

:<sup>4</sup>

11 - 07

10 لى 24

التي تعالجها

- يجب تستوفي

لهذا محل

في

محتواها

محاسبية

ودفتر

دفتر

دفتر

محاسبية

لهذا

الصغيرة؛

محاسبية؛

10

التي

ودفتر

دفتر

محكمة

الآلي.

وقد حددت قواعد التنظيم والتسجيل المحاسبي ضمن مبدأ القواعد العامة المتعلقة بالتسجيل المحاسبي وقياس عناصر القوائم المالية من جهة،

5

في مجال

حدده ذات القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي<sup>6</sup>

: ن هذه

تغييرات

مع كل هذا التعديل والإصلاح في النظام المحاسبي الوطني يتعين معرفة الآثار والرهانات الناجمة من إمكانية تطبيقه وهذا ما سنتناوله فيما

## 2- رهانات وآثار تبني النظام المحاسبي المالي الجديد:

لا يمكن حصر الآثار التي ستنتج على التحول نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، فلكل كيان ووحدة مشاكلها الخاصة بهذا الانتقال خاصة وأن هذا الانتقال لا يتعلق فقط بالجانب المحاسبي بل ويمس تقريباً جميع الوظائف في المؤسسة، كالجانب المالي، مراقبة

التسيير، أعمال التوطيد *la consolidation*، الإعلام الآلي، الخزينة، الموارد البشرية، الجبائية، المراجعة الداخلية والمصلحة القانونية؛ كما وتختلف مستويات التأثير هي الأخرى من مستوى الاقتصاد الوطني، المؤسسة

والإستراتيجية المنتهجة.

### - لآثار على مستوى الاقتصاد الوطني:

إن تبني والوصول إلى النظام المحاسبي المالي يفضي إلى :

- شفافية وملائمة وثناءً، مما سيسهل المقارنات بين المؤسسات، نتيجة للقابلية للمقارنة التي تتيحها مخرجات هذا النظام.
- كما سيسمح بوسم بعض المؤسسات على مستوى السوق المالي، خاصة بعد انسحاب سندات مؤسسة رياض سطيف.
- كما وأن التغيير الجذري لقواعد وطرق التسجيل المحاسبي سيكون من شأنه تعريض المؤسسات لهزات مالية نتيجة لقصور

### - لآثار على المؤسسات:

- سيكون النظام الجديد كلغة جديدة يتحدث بها الخبراء وا
- وتطبيقه سيسرع من تدفق المعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية التي يتوجب أن تكون معدة وفق أنظمة المعلوماتية.

- كما سيوفر النظام الجديد على المحللين الماليين العناية والجهد في سبيل الوصول إلى إعداد قوائم مالية كما كان الأمر في ظل سبي الوطني، وبذلك سينصب الاهتمام أكثر حول الدراسة المعمقة لهذه القوائم المالية التي هي مخرج النظام المحاسبي المالي الجديد.
- كذلك التعقيد الذي يصاحب النظام الجديد من وجوب الإلمام بمعايير المحاسبة الدولية والمشاكل المطروحة من خلال تطبيقه، القيام بتحمل تكاليف باهظة من أجل تكوين ورسكلة الأفراد العاملين بها.
- ولا يخفى أن تبني النظام الجديد سيضع المؤسسات في أزمة ما بين إعداد التقارير المالية حسب النظام الجديد لاعتبارات قانونية وكذا إعداد تقارير حسب المخطط المحاسبي الوطني لاعتبارات جبائية وهذا ما يكلف المؤسسة الكثير من الجهد والعناء، إلى غاية استساغة قوانين جبائية تتلاءم وفحوى النظام المحاسبي المالي الجديد.
- ونجد في هذا الصدد أن مجلس المحاسبة الفرنسي يعمل بالتعاون مع مديرية الضرائب للوصول إلى حلول تكفل التطبيق الجيد وصول إليها في أجل ما بين 5 إلى 10

#### - الرهانات الإستراتيجية الكبرى نحو تبني النظام المحاسبي المالي الجديد: أهم الرهانات الإستراتيجية التي ستتأثر بالتوجه

- أنظمة المعلومات في المؤسسة وكذا الاتصالات المالية، فهي لا تمثل عملية سهلة لإيستوجب الأمر الوقوف على السياسات المالية الأكثر تعقيد كالعلاقات التمويلية والتوجهات الإستراتيجية للتطوير الأكثر أهمية مروراً بالتنظيمات، المسارات وأنظمة التسيير والمعلومات، لذا يجب على المؤسسات التفكير بجدية في طريقة
- اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد يوجب على كل المؤسسات أن تجعل من تطبيقه الأمر الأكثر أهمية ويمكننا تحقيق ذلك من خلال فتح ورشات عمل تعنى بمعالجة كل بند على حدا من أجل الوصول لأكثر كفاءة في التطبيق.
- الانتقال إلى النظام الجديد لا يمكن أن يتحقق إذا لم تتضافر مجموعة من العوامل بفاعلية وجدية ليتحقق المراد في الأجل

#### ثانياً: واقع البيئة والمؤسسة الجزائرية وضرورة الإصلاح الداخلي.

سعت الجزائر منذ مدة إلى الانخراط في  
الأوروبي إلى إلى  
التدرجي إلى  
معايير محاسبة  
والتي تعتبر  
ي جعلها  
إلى التي  
في  
في  
في  
في  
في  
في

#### 1- محيط النشاط الاقتصادي والمؤسستي في الجزائر:

بالرغم من انطلاق عملية الإصلاح المحاسبي منذ بداية 2009 إلا أن علاقة المحاسبة بالنشاط الاقتصادي والمؤسسي لم تتغير بعد بسبب صعوبة الانفصال عن النظام المحاسبي القديم المطبق منذ 1975 ن وكذلك لان النظام المحاسبي المالي الجديد لم يحض بفترة كافية للتحضر

المعني

في

7 .

## أ- الممارسة المحاسبية:

مختلف

في

المحاسبي الوطني

التي

بالتركيز

نحاول

الاحترام

في

1 - بالنسبة للمؤسسات المملوكة للدولة :

في هذه

الكبير

المحاسبي الوطني نتيجة

هذه

في

أهمها

في (PCN)

والتى

في

تغيرات

التي

حتى

في

لهذه

في التسيير

أه

التي

هذه

غير معبرة

التي تتضمنها هذه

وحتى

في

إلى

وغير معبرة

أه غير

## 2 - بالنسبة للمؤسسات الخاصة :

في هذه

ب

في

وبالتالي

بجلب

خالها

التي

وهمية

يترددون في

لأصحاب هذه

هذه

التي

أه

الدولي في

مع تبني النظام المحاسبي الجديد في الجزائر أصبح على المؤسسات أن

يولي

في عالم

في

تسييرية

كبيراً،

يفترض

هذه

المساهمة في

تتقاسمه





1- دور البنوك : في أموالهم  
المحاسبي الوطني  
أهمية التي  
بترتيب ( )  
( )  
حماية المحاسبي الوطني، تأثير  
مجموع التغير في  
( )

2- مكانة أو دور البورصة : محدودا  
المالي في  
1990  
سميا في  
1992 23 / 10  
مساهمة  
1993 93  
التي به في مجال  
18 نوفمبر 1997  
الحظوظ  
غير تجاه المساهمين هذه  
" : في  
37 التي  
مصالح هذه  
في في  
التي  
تسعير - -  
14 .  
التسيير  
محاسبية إلى  
( COSOB ) محاسبية ساهمت  
في لها الوطني  
محدودية هذه  
أنها  
في لها الوطني

2- الآثار المتوقعة للإصلاح المحاسبي على البيئة الجزائرية:

IFRS، وهذا التقريب سيضمن للاقتصاد الجزائري عدة محاسن، كما انه لا يخلو من صعوبات يتوقع مواجهتها، تتمثل هذه الآثار

الاجباية والسلبية في ما :

أ- محاسن النظام المحاسبي المالي الجديد:

- المحاسبي المالي
- 8. وتقديم
- وتغيرات التي يجب
- احترامها،
- في زمني محدد، وفي محدد، المستوى الوطني والدولي التي تشترط
- المساهمة في تسييرها.
- في للمسيرين المساهمين إلى الآخرين
- يخص
- في لهم
- لأموالهم.
- المساهمة في ومجموعة
- تستخدم والتسيير مشتركة
- كبير في
- حتى تسمح تصريحات
- ( ) الوطني انطلاقا
- التي معايير التقرير .IFRS
- ( )
- الآلي التي تقديم
- التسيير

ب- صعوبات تبني النظام المحاسبي المالي الجديد:

إن اعتماد نظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر لا يمكن أن يتحقق دون مشاكل وصعوبات ينطلق معظمها من الواقع الجزائري غير المهيب لهذا التغيير، يمكن إيجاز هذه الصعوبات فيما يلي:

- تطبيق النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الجزائرية يحتاج إلى عمل كبير و
- ضرورة إجراء عدة تكوينات لصالح المؤسسات.
-

- تعقد النظام المالي الجديد مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني PCN يعتبر مصدر خلاف بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين ويفرض على المهنيين في المحاسبة ضرورة التقرب من الفنيين لتجار، التقنيين في الإعلام الآلي... وآخرين، من اجل تحليل معالجاتهم.
- تطبيق النظام المالي الجديد في المؤسسات يؤدي حتما إلى تحول كبير في النتيجة يمكن أن يكون لها تأثيرات جوهرية، التواصل مع المعلومة المالية يكون معقد بسبب صعوبة شرح النتائج وأهمية تقديم نتيجة م .
- مستوى التكوين في المحاسبة في الجزائر لا يسمح بالقيام بتغيير معتبر بدون تحمل تكاليف جد معتبرة ( العلاقة مع جميع ذوي الحقوق)، الذين يكونون بالنسبة للمؤسسات تكاليف عامة، من جهة أخرى التكلفة المرتبطة بجمع ونشر .
- تطبيق مفهوم القيمة العادلة سيؤدي على مشكلة كبيرة ( )، مفهوم القيمة العادلة في معظم الحالات، يحدد (الخبرة) (المادية، غير المادية، الاهتلاك،...) ( لا يخدم المؤسسات الجزائرية، لأن المحاسبين في الجزائر غير متكونين في استعمال هذه التقنيات من جهة، وكذلك لقلة المتخصصين الجزائريين في التسيير المالي الحديث كما هو موجود في بعض إيجاد
- الخ.....

### ثالثا: متطلبات الحوكمة ودورها في نجاح الإصلاحات المحاسبية.

من خلا مختلف الأبحاث والدراسات التي تناولت حوكمة الشركا ، يمكن تعريف الحوكمة على أنها " مجموعة الترتيبات التي خلالها حماية المساهمين والقانوني سير حماية والتي

9»

أها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في

بما فيها الجانب المحاسبي والمالي، وهو ما يعني انه لا يمكن ضمان نجاح أي

إصلاحات أو تعديلات في لأنظمة المستعملة على المؤسسات ما لم يصاحب ذلك التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد والنظم الأساسية للحوكمة التي تضمن لها النجاح خاصة بالنسبة للنظام المحاسبي.

#### 1- محددات حوكمة المؤسسات وأبعادها الأساسية:

في ( التي ) في ( )  
وتحاصة لتالي محددات إلى مجموعتين هما:

- المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في ( )  
المالي ( ) في توفير

التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية ( )  
 في أحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي  
 التي في في  
 المالية وغيرها ) بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية  
 والاستثمارية وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي والتي

- **المحددات الداخلية:** وتشير إلى القواعد والأسس التي كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة  
 ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف

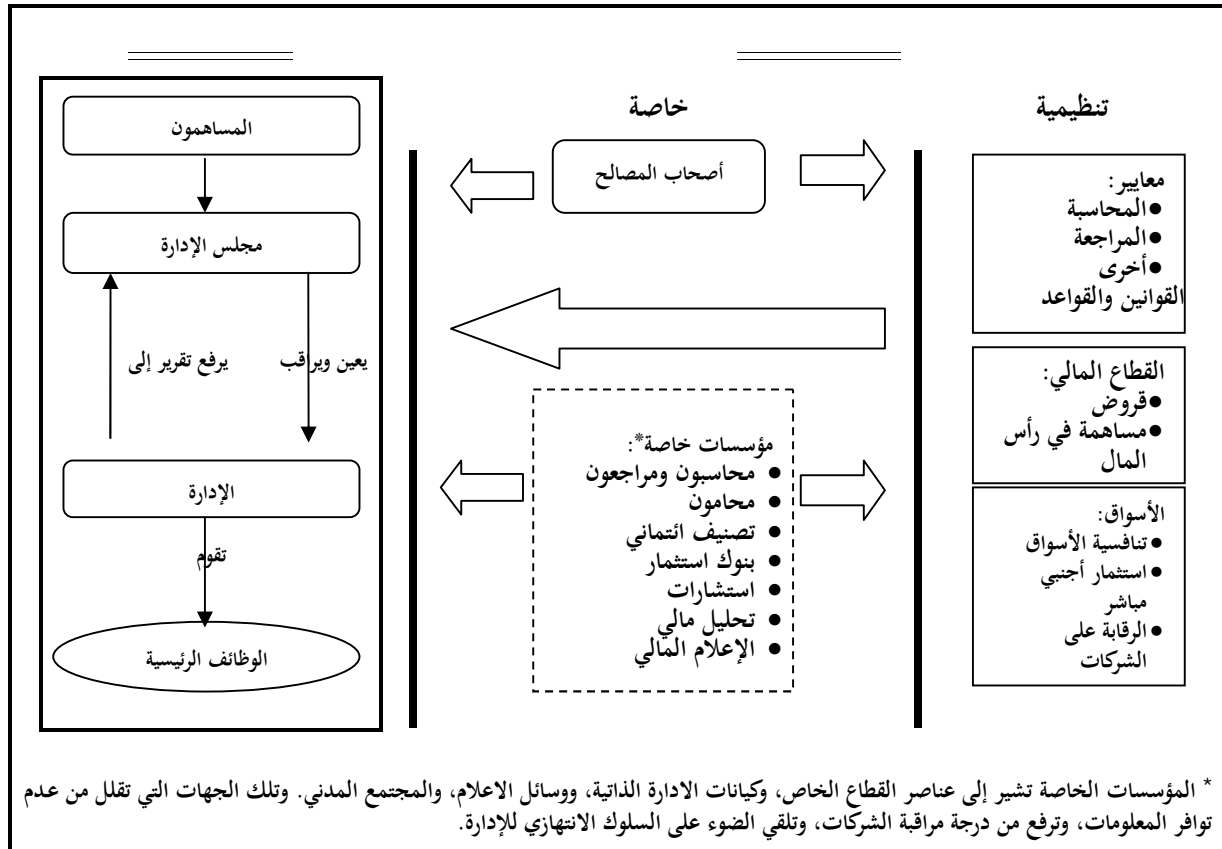
من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ومن هذه المؤسسات صندوق النقد

### . OECD

في النهاية إلى زيادة الثقة في

الاستثمار ، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين .

في الحصول على التمويل ، وتوليد الأرباح وأخيرا خلق فرص عمل .



6 (2007)

:"محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لمنمط تطبيقها في مصر" :

المصدر: محمد

**1- المساءلة والرقابة المحاسبية:** المساهمون المساهمون  
بدوره في توفير للمساهمين للمساهمين  
مجلس المساهمين  
دوره في  
وتعني

في  
:  
الثاني :  
مجلس  
إلى  
الأدنى  
المساهمين  
المصالح في  
:

**2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة :** وبالتالي  
في  
المعايير  
ومعايير  
يحدد  
الاتجاه نحو  
بمعايير محاسبية محددة  
في  
التي

**3- دور المراجعة الداخلية:**  
مجلس  
-  
في  
- في  
استقلالها  
مجلس  
واتصالها

**4- دور المراجع الخارجي :** الفني  
في  
بإعداده  
يحدد  
في  
مجال  
ويحدد  
الانحراف  
في  
يحدد

**5- دور لجان المراجعة:** التي  
في  
إلى  
بجوكمة  
- لم  
جميعها -  
في  
في  
يشير البعض : مجرد

**6- تحقيق الإفصاح والشفافية:** لم يخلو  
في  
في  
وغير  
التي  
في

7- إدارة الأرباح: بعض المكافآت التي وبالتالي الهدف الكثير بالتأثير تعني للأثر الكثير بعض في الكثير إلى

: DeGeorge , et al. -1999 , Healy and Wahlen –1999 , Plummer and David ,2000 .

في للأطراف لها متغير والتي متغير خبيرتهم في مجلس في بالإيجاب في في

8- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية: أهمية في يجعلها إيجاد وحماية أصولها. المعايير قدرتها في في بإبعاده إيجاد ويحقق مصالح قدراتها هما:- يحمل في :- الثاني:- يحمله في 11:

كبير الأكبر المحاسبي في المحاسبي :- المحاسبي أحدهما : والآحر المحاسبي .

- المحاسبي هذه في
- المعايير وتقويم وانتهاً
- في
- للأبعاد
- والتي وهذه الأهمية وإدارتها
- في هذه تجاه وفي بحيث

### الخاتمة والاستنتاجات:

في ختام هذه الورقة وبعد مقارنة بين أهداف عملية الإصلاح المحاسبي وأهداف تبني إستراتيجية الحوكمة من جهة وبين الواقع الاقتصادي الجزائري الذي تستهدفه عملية الإصلاح وإستراتيجية الحوكمة وصلنا إلى نتيجة حتمية هي أن عمليات الإصلاح المحاسبي في الجزائر لا يمكن أن تحقق أهدافها المنتظرة في ضمان جودة ومصداقية المعلومات المالية إلا من خلال إصلاح الواقع الاقتصادي في البيئة الجزائرية وإصلاح المؤسسات من الداخل وفق ما تقتضيه متطلبات ومح:

- يعتبر البعد المحاسبي المالي احد أهم الأبعاد التي كبير الأكبر في المؤسسات وهو ما يساعد النظام الجديد في تحقيق أهدافه من خلال ضمانه لجودة نظام الم خلال عمليات الرقابة على العمل المحاسبي ومتابعة مدى تطبيق المعايير المحاسبية في
- إن ضمان إنتاج معلومات مالي ذات مصداقية سوف يعطي نوع من الثقة داخل المؤسسات الاقتصادية وهو ما يجعلها قادة على التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بأكثر ثقة ويكسر ثقافة الاستثمار في السوق المالي الذي يحتاج إلى الثقة في هذه المؤسسات.
- لب التكوين والتأهيل الجيد للمتعاملين الاقتصاديين ومسيري المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة، وهو ما يساعد في حل العديد من المشاكل المتعلقة بتطبيق النظام الج الذي يبدوا معقدا في نظر الكثير من المستعملين.
- دئ الحوكمة من شأنه أن يساعد المؤسسات الاقتصادية في ضمان شفافية المعلومات التي تؤدي إلى هذه المؤسسات من حيث التعاملات الاقتصادية والمحاسبية مما يساهم في دعم نجاح النظام المحاسبي الجديد في

### الهوامش والاحالات:

165-08	2008	28	27	سمية، العدد	2
			.11	19-04	المحاسبي المالي
<sup>3</sup> Conseil national de la comptabilité, projet de système comptable financier, Juillet 2006, p8.					
		.5-4	74	الجريدة الرسمية، العدد	4
المالية	2009	25	19	الجريدة الرسمية، العدد	5
			.22-8	1	وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها
				.38-22	6
الدكتوراه	-	-		المحاسبي للمؤسسات في	7
			.195-194	2004	في ، غير منشورة،
<sup>8</sup> Rezzag Labza Imad, Nécessité d'adapter le plan comptable national aux nouvelles exigences comptables international, Mémoires PGS-Comptabilité, Esc, 2004, p.199					
		(IAS/IFRS)		للمعايير	9
		.14	2010/2009	3	المحاسبي في
		-	-	وانعكاساتها	10
				في	محمد أحمد
					11